أنا هون

ورقة سياسات

نداء شباب لبنان

يا شباب لبنان اتحدوا

إعداد: الدكتور علي مراد

٢٠٢٥

الملخّص التّنفيذي

يُواجهُ الشّبابُ اللّبنانيُّ تحدّياتٍ متزايدةً نتيجةَ التّدهورِ الاقتصاديِّ، وعدمِ الاستقرارِ السّياسيِّ، والانقساماتِ الطّائفيّةِ، ممّا يُعيقُ مشاركتَهم الفاعلةَ في بناءِ مستقبلِ البلادِ. وعلى الرّغمِ من أنّهم يُشكّلون أكثرَ من ٣٠٪ من السّكّانِ، فإنّهم يُعانون من الإقصاءِ عن عمليّاتِ صنعِ القرارِ، ممّا يُفاقمُ مشاعرَ الإحباطِ والتّهميشِ. كما أنّ غيابَ السّياساتِ الحكوميّةِ الشّاملةِ والمستدامةِ يجعلُ المُبادراتِ الشّبابيّةَ محدودةَ التّأثيرِ، وعاجزةً عن إحداثِ تغييرٍ حقيقيٍّ.

ترتكزُ هذه الورقةُ على مرجعيّاتٍ أُمميّةٍ، أبرزُها القرارُ ٢٢٥٠ (٢٠١٥) الّذي يعترفُ بالدّورِ المحوريِّ للشّبابِ في بناءِ السّلامِ، إلى جانبِ القرارين ٢٤١٩ (٢٠١٨) و٢٥٣٥ (٢٠٢٠)، اللّذين شدّدا على ضرورةِ تنفيذِ سياساتٍ تُمكّنُ الشّبابَ من المشاركةِ الفاعلةِ في تعزيزِ الأمنِ والسّلامِ. كما تستندُ الورقةُ إلى نتائجِ جلساتِ موائدَ مستديرةٍ عُقِدتْ في مختلفِ المناطقِ اللّبنانيّةِ، وعكَستْ تطلّعاتِ الشّبابِ والتّحدّياتِ الّتي يُواجهونَها.

ورغمَ الدّيناميكيّةِ العاليةِ الّتي يتمتّعُ بها الشّبابُ اللّبنانيُّ، إلّا أنّ النّظامَ السّياسيَّ القائمَ يظلُّ مُنغلقًا أمامَ مشاركتِهم، إذ تُعيقُ المُحاصصةُ الطّائفيّةُ والتّشريعاتُ الانتخابيّةُ المُقيّدةُ وصولَهم إلى مواقعِ صنعِ القرارِ. وإلى جانبِ ذلك، يُسهمُ الفسادُ المؤسّسيُّ وتفشّي المحسوبيّةِ في إضعافِ ثقةِ الشّبابِ بالمؤسّساتِ، ممّا يدفعُهم إلى الهجرةِ أو البحثِ عن بدائلَ غيرِ رسميّةٍ للمشاركةِ، كالحركاتِ الاحتجاجيّةِ والمبادراتِ المدنيّةِ. وعلى الصّعيدِ الاقتصاديِّ، تُعاني البيئةُ التّنمويةُ من رُكودٍ مزمنٍ، حيثُ ترتفعُ معدّلاتُ البطالةِ وتُحصرُ الفرصُ الاقتصاديّةُ ضمنَ شبكاتِ المحسوبيّةِ، ممّا يُؤدّي إلى نَزيفٍ مستمرٍّ للكفاءاتِ وهجرةِ العقولِ.

كما أنّ غيابَ التّعليمِ السّياسيِّ والمدنيِّ عن المناهجِ يُحدُّ من قدرةِ الأجيالِ الشّابّةِ على المشاركةِ الفاعلةِ في الحوكمةِ، في حين يُعاني النّشاطُ الشّبابيُّ من التّفكّكِ والانقساماتِ الدّاخليّةِ، ممّا يُضعفُ تأثيرَه السّياسيَّ.

تهدفُ هذه الرّؤيةُ إلى تعزيزِ دورِ الشّبابِ كشركاءَ رئيسيّينَ في ترسيخِ الأمنِ والسّلامِ، من خلالِ تمكينِهم من المشاركةِ الفاعلةِ في عمليّاتِ صنعِ القرارِ، بما يَضمنُ انعكاسَ تطلّعاتِهم واحتياجاتِهم في السّياساتِ الوطنيّةِ والدّوليّةِ. ولضمانِ إشراكِ الشّبابِ في قضايا الأمنِ والسّلامِ، تقترحُ الورقةُ استراتيجيّةً وطنيّةً شاملةً تتضمّنُ ما يأتي:

١. إصلاحُ الأطرِ القانونيّةِ والسّياسيّةِ لضمانِ تمثيلِ الشّبابِ في المجالسِ المُنتخبةِ، وتعزيزِ مشاركتِهم في اللّجانِ الحكوميّةِ والهيئاتِ الاستشاريّةِ.
٢. تعزيزُ التّعليمِ السّياسيِّ والمدنيِّ من خلالِ إدراجِ برامجَ تدريبيّةٍ تُنمّي الوعيَ الدّيمقراطيَّ ومهاراتِ القيادةِ.
٣. تمكينُ الشّبابِ اقتصاديًّا عبرَ دعمِ ريادةِ الأعمالِ، وخلقِ فُرصِ عملٍ، وتوفيرِ برامجَ تنمويّةٍ تستهدفُ المناطقَ المُهمَّشةَ.
٤. تعزيزُ الشّراكاتِ الدّوليّةِ لفتحِ آفاقٍ جديدةٍ أمامَ الشّبابِ اللّبنانيِّ، والاستفادةِ من التّجاربِ النّاجحةِ في إشراكِهم في عمليّاتِ صنعِ القرارِ.

المُقدّمة

على مدى السنواتِ الخمسِ الماضية، مرّ لبنانَ بفترةٍ استثنائيّةٍ من الأزماتِ المتلاحقةِ، وضعت شبابَهُ أمامَ تحدّياتٍ هائلةٍ. فقد شكّل الانهيارُ الاقتصاديُّ المُدمّر، وكارثةُ تفجيرِ مرفأ بيروت، والحربُ الأخيرةُ مع إسرائيل، عواملَ زادت من مناخِ القلقِ واليأسِ، لا سيّما لدى جيلٍ يتطلّعُ بطبيعتِه إلى الحياةِ، والطّموحِ، والبحثِ عن الفُرصِ. يجدُ الشّبابُ أنفسَهم اليوم بين فقدانِ الأملِ وانعدامِ الأمانِ، في وطنٍ تُوشكُ الفُرصُ فيه على الزّوال.

لكن، هل يمكنُ للبنانَ أن يستعيدَ الثّقةَ، ويمنحَ شبابَهُ فُرصةً لإعادةِ البناءِ وتجاوزِ هذا الواقعِ المُؤلمِ؟

رغمَ الإخفاقاتِ المتكرّرةِ في استثمارِ الفُرصِ، يبقى لبنانُ قادرًا على النّهوضِ، بفضلِ ما راكمه من مرونةٍ اكتسبَها عبرَ الأزماتِ المتعاقبةِ. ومن بينِ مرتكزاتِ هذه القوّة، وثيقةُ السّياساتِ الشّبابيّةِ الّتي أقرّتْها الحكومةُ اللّبنانيّة عام ٢٠١٢، والّتي عبّرت عن رغبةٍ جادّةٍ في معالجةِ قضايا الشّباب. إلّا أنّ هذه الوثيقة، رغمَ أهمّيّتها التّاريخيّة، لم تخضع للتّحديثِ بما يواكبُ تطوّراتِ العصرِ وتحوّلاتِ نظرةِ الشّبابِ إلى مستقبلِهم، وهو ما سعت الحملةُ إلى معالجته من خلالِ وثيقةٍ جديدةٍ بعنوان: "سياسةٌ للشّبابِ وليس عنهم."

وفي مواجهةِ تداعياتِ الحربِ الأخيرةِ على لبنان، والّتي أثارت تساؤلاتٍ جدّيّةً حولَ مفهومي الأمنِ والأمانِ، عملت الحملةُ على استيعابِ رؤى الشّبابِ حيالَ واقعِهم، لتُطلقَ وثيقةً شاملةً تُعالجُ قضاياهم في مجالي الأمنِ والسّلامِ، مستندةً إلى قرارِ مجلسِ الأمنِ رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥، وإلى الاستراتيجيّةِ العربيّةِ للشّبابِ والسّلامِ والأمن لعام ٢٠٢٤، الّتي أُعدّت بمشاركةٍ رسميّةٍ لبنانيّة.

وعلى الرّغمِ من تعدُّد الوثائقِ الأساسيّةِ والدّوليّةِ ذاتِ الأهمّيّةِ، لا يزال النّظامُ التّشريعيُّ اللّبنانيُّ بعيدًا عن اعتبارِ الشّبابِ قوّةً أساسيّةً في عمليّةِ إعادةِ بناءِ الوطنِ. ففي نصِّ الدُّستورِ اللّبنانيِّ، تُحدَّدُ المادّةُ ٢١ سنَّ الاقتراعِ بـ٢١ عامًا، ما يَحُدُّ من قدرةِ الشّبابِ الذينَ تتراوحُ أعمارُهم بين ١٨ و٢١ عامًا على المشاركةِ في التّنميةِ. وبالمثل، تُقصي قوانينُ الانتخابِ الأفرادَ الّذينَ تقلُّ أعمارُهم عن ٢٥ عامًا من الترشّحِ. وتُشكّلُ هذه القيودُ عائقًا أمامَ جيلٍ قادرٍ على إحياءِ الوطنِ، وتجعلُهُ رهينةَ نظامٍ سياسيٍّ يدفعُهُ إمّا إلى الهجرةِ، أو إلى الامتثالِ لنظامٍ طائفيٍّ يُكرِّسُ الانقساماتِ والصّراعاتِ.

وفي إطارِ المنهجيّةِ، اعتمدتِ الحملةُ نهجًا مزدوجًا يجمعُ بين القراءاتِ المكتبيّةِ والأدبيّةِ، من خلالِ مراجعةِ المعاييرِ الدّوليّةِ المستندةِ إلى قرارِ مجلسِ الأمنِ رقم ٢٢٥٠ لعام ٢٠١٥، والاستراتيجيّةِ العربيّةِ، إلى جانبِ الاستماعِ إلى آراءِ الشّبابِ عبر ستّ جلساتٍ مركّزةٍ شملتْ مختلفَ المناطقِ والانتماءاتِ الحزبيّةِ. وقد ساعدتْ هذه الجلساتُ في رسمِ ملامحِ موقفِ الشّبابِ من العملِ السّياسيِّ، وتحديدِ سُبلِ مساهمتِهم في بناءِ وطنٍ آمنٍ. وبعدَ تجميعِ النّتائجِ، جرى إعدادُ هذه الوثيقةِ الّتي تعكسُ تطلّعاتِ الشّبابِ، لتُقدَّم كمقترحٍ يهدفُ إلى دفعِ الدّولةِ اللّبنانيّةِ نحوَ تبنّي سياساتٍ أكثرَ شموليّةً وتفاعلًا مع المواطناتِ والمواطنينَ.

رؤية الورقة

تهدف هذه الرؤية إلى تعزيز دور الشباب كشركاء رئيسيين في ترسيخ الأمن والسّلام، من خلال تمكينهم من المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار، بما يضمن انعكاس تطلعاتهم واحتياجاتهم في السياسات الوطنية والدولية. وتشمل هذه الرؤية المبادئ والرّكائز الأساسية التي ينبغي أن تُوجّه هذه المشاركة، مثل:

١. تمكين الشباب اقتصاديًا، ومدنيًا، وسياسيًا: يستوجب تعزيز دور الشباب في الحياة العامة توفير فرص اقتصادية عادلة تكفل استقلاليتهم، إلى جانب تطوير مهاراتهم المدنية والسياسية، لضمان قدرتهم على التأثير في القرارات الوطنية.

٢. تعزيز الشفافية وضمان مشاركة الشباب في صنع القرار: يتطلب إشراك الشباب في رسم السياسات ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، مما يعزز ثقتهم بالنظام السياسي ويدفعهم نحو مشاركة فاعلة على المستويين الوطني والدولي.

٣. ترسيخ مدنية الدولة على أسس الكفاءة: يعتمد مستقبل لبنان على بناء دولة مدنية، علمانية، لا طائفية، تُكرّس مبادئ المواطنة، وتستند إلى الكفاءة في تولّي المسؤوليات العامة، بعيدًا عن المحاصصة والتبعية السياسية.

٤. ضمان المساواة في المشاركة الشبابية: ينبغي أن تقوم مشاركة الشباب على الحقوق والقدرات، بمعزلٍ عن الانتماءات الدينية أو الطائفية أو الحزبية، بما يكفل تكافؤ الفرص في العمل السياسي والاجتماعي.

٥. حماية حرية المعتقد وضمان التنوّع: يشكل احترام حرية المعتقد أساسًا لمجتمع متماسك، حيث يتمتع الأفراد بكامل حقوقهم في التعبير والممارسة الدينية، ضمن إطار يصون التعددية ويمنع الفرض أو التمييز.

٦. إقرار نظام تعليمي موحّد لتعزيز الوحدة الوطنية: يساهم التعليم الموحد في بناء هوية وطنية جامعة، من خلال مناهج تعكس القيم المشتركة، وتعزز التفاعل بين الشباب بعيدًا عن الانقسامات.

٧. أولوية المصلحة الوطنية في رسم السياسات: يجب أن تستند القرارات والسياسات العامة إلى مبدأ "لبنان أولًا"، بما يكفل استقلالية الدولة، ويحول دون تقديم المصالح الخارجية على حساب المصلحة الوطنية.

وللوصول إلى هذه الرؤية، ينبغي العمل على تحقيق جملة من الخطوات التي تعزز المشاركة السياسية للشباب، ومن أبرزها:

١. تطوير استراتيجية شاملة لمشاركة الشباب في بناء السّلام: وضع إطار استراتيجي متكامل يعزز دور الشباب في عمليات بناء السلام، من خلال سياسات مستدامة تضمن إدماجهم في المسارات السياسية والاجتماعية والتنموية.

٢. تعزيز الوعي السياسي والتفكير النقدي لدى الشباب: تمكين الشباب من فهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عبر برامج تعليمية وتثقيفية تعزز التفكير النقدي، ما يتيح لهم تحليل الواقع واتخاذ مواقف مستنيرة قائمة على المعرفة.

٣. تحفيز الشباب على المشاركة الفاعلة في صنع القرار وتطوير مهاراتهم القيادية: توفير آليات فعالة لإشراك الشباب في عمليات صنع القرار، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، مع التركيز على تنمية مهاراتهم القيادية لضمان مساهمتهم الفاعلة في رسم السياسات العامة.

٤. ضمان بيئة آمنة وداعمة لمشاركة الشباب في الشأن العام: تبني سياسات وتشريعات تحمي الشباب من التهديدات والضغوط أثناء مشاركتهم في الحياة العامة، مع تعزيز ثقافة الحقوق والحريات التي تمكنهم من العمل بفاعلية دون قيود أو مخاطر.

٥. الاستفادة من طاقات الشباب وتحفيزهم على الإبداع والابتكار: استثمار الطاقات الشبابية من خلال خلق بيئات محفزة للإبداع والريادة، بما يسهم في تطوير حلول مبتكرة لمواجهة التحديات الوطنية، وتعزيز التنمية المستدامة.

٦. تعزيز الشراكات الدولية لفتح آفاق جديدة أمام الشباب اللبناني: توسيع نطاق التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية لتوفير فرص تعليمية ومهنية وتمكينية، تتيح للشباب اللبناني الانخراط في شبكات دولية، والاستفادة من الخبرات العالمية في مجالات بناء السلام والتنمية.

المرجعيّة الأمميّة والإطار التحليليّ للورقة:
نحو سياساتٍ فاعلة لإشراك الشباب في الأمن والسّلام

يُواجه الشباب اللبنانيّ تحدّياتٍ متزايدة ناجمةً عن التدهور الاقتصاديّ، وعدم الاستقرار السياسيّ، والانقسامات الطائفيّة، ما يُعيق دورهم في بناء مستقبل البلاد. ورغم أنّهم يُشكّلون أكثر من ٣٠٪ من السّكان، إلا أنّهم يُعانون من الإقصاء عن عمليّات صنع القرار، ممّا يُفاقم شعورهم بالإحباط والتّهميش، ويُضعف ثقتهم بالمؤسّسات الوطنيّة.

يُضاف إلى ذلك غيابُ السياساتِ الحكوميةِ الشاملةِ التي تتعاملُ معَ الشبابِ باعتبارِهم شركاءَ في عمليةِ التنمية، حيثُ تظلُّ البرامجُ والمبادراتُ التي تستهدفُهم محدودةَ التأثيرِ، ولا تتبنّى نهجًا مستدامًا. لذلك، تسعى هذه الورقةُ إلى تقديمِ حلولٍ سياساتيةٍ طويلةِ الأمد، مبنيّةٍ على حواراتٍ مباشرةٍ معَ الشبابِ، ونتائجِ دراساتٍ تحليليةٍ حولَ أوضاعِهم.

ترتكزُ هذه الورقةُ على مقاربةٍ تستندُ إلى مرجعياتٍ أُمميةٍ وأُطرٍ تحليليةٍ تُجسّدُ الواقعَ اللبناني، بهدفِ تقديمِ سياساتٍ عمليةٍ تُعزّزُ دورَ الشبابِ في الأمنِ والسلام، لا بوصفِهم مستفيدين فحسب، بل كشركاءَ فاعلين في صنعِ القرارِ وإعادةِ بناءِ المؤسساتِ والمجتمع. فلم يَعُدْ ممكنًا الحديثُ عن سياساتٍ أمنيةٍ أو استراتيجياتِ سلامٍ مستدامٍ من دونِ إدماجِ الشباب، الذين يُمثّلونَ شريحةً عمريةً حيوية، كونَهم الأكثرَ تأثّرًا بالصراعات، والأقدرَ على قيادةِ تحوُّلاتٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ تُسهمُ في تحقيقِ الاستقرارِ على المدى البعيد.

وقد تمّ تطويرُ هذه الورقةِ استنادًا إلى بياناتٍ نوعيّةٍ مستخلَصةٍ من جلساتِ موائدَ مستديرةٍ أُجريت في مناطقَ لبنانيةٍ متعدّدة، شملت جبلَ لبنان، بيروت، الجنوب، بعلبك، البقاع، البترون، وطرابلس. وقد شاركَ في هذه الجلساتِ شبابٌ تتراوحُ أعمارُهم بين ٢٤ و٣٥ عامًا، من خلفيّاتٍ سياسيةٍ وغيرِ سياسية، مما أتاحَ فرصةً لاستكشافِ وجهاتِ نظرٍ متنوّعةٍ حولَ قضايا المشاركةِ السياسية، والتحدّياتِ التي تواجهُ الشباب، وأولويّاتِ التعافي في ظلِّ الأوضاعِ الراهنة.

وتستندُ الورقةُ أيضًا إلى قراراتٍ دوليةٍ ذاتِ صلة، حيثُ يُشكّل القرارُ ٢٢٥٠ (٢٠١٥) نقطةَ انطلاقٍ رئيسيّة، باعتباره أوّلَ اعترافٍ أُمميٍّ بالدورِ الحاسمِ للشبابِ في بناءِ السلامِ ومنعِ النزاعات. كما يستندُ التحليلُ إلى القرارِ ٢٤١٩ (٢٠١٨)، الذي عزّزَ إشراكَ الشبابِ في عملياتِ السلام، وإلى القرارِ ٢٥٣٥ (٢٠٢٠)، الذي شدّدَ على ضرورةِ تنفيذِ ومتابعةِ الالتزاماتِ المتعلقةِ بمشاركةِ الشبابِ في الأمنِ والسلام.

وعلاوةً على ذلك، أُخذَت الاستراتيجيةُ العربيةُ للشبابِ في الاعتبار، بما يضمنُ تكاملَ الأبعادِ الإقليميةِ في معالجةِ هذه القضايا، ويُعزّزُ القدرةَ على تبنّي سياساتٍ وطنيةٍ تنسجمُ مع الأُطرِ الدوليةِ والإقليمية.

وفي هذا السياق، جاءت أجندة عام ٢٠١٨ منسجمةً مع القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الذي شدّد على أهميةِ دورِ الشبابِ في منعِ النزاعات، وبناءِ السلام، والمشاركةِ في عملياتِ صنعِ القرار. وقد أسهمَ هذا القرارُ في إرساءِ الأسسِ اللازمةِ لتعزيزِ إشراكِ الشبابِ كشركاءَ فاعلين في مجالَيِ الأمنِ والسلام، ليس فقط من خلالِ المبادراتِ المحليّة، بل أيضًا عبرَ إدراجِهم في آلياتِ صناعةِ القرارِ على المستوياتِ الوطنيةِ والإقليميةِ والدولية.

إنّ إشراكَ الشبابِ في الأمنِ والسلامِ لم يَعُدْ مجرّدَ رؤيةٍ نظريةٍ أو خطابٍ دوليّ، بل تحوّل إلى ضرورةٍ مُلحّةٍ لضمانِ استدامةِ الاستقرارِ في الدولِ الهشّةِ والمجتمعاتِ الخارجةِ من النزاعات. فالسياساتُ العامةُ التي تُعزّزُ مشاركةَ الشبابِ تُسهمُ في تحقيقِ ثلاثةِ أهدافٍ رئيسية:

١. الوقايةُ من النزاعات: من خلالِ تعزيزِ مشاركةِ الشبابِ في عملياتِ صنعِ القرارِ السياسيِّ والأمنيّ، مما يُقلّل من فرصِ تهميشِهم، ويدفعُ نحوَ حلولٍ مستدامةٍ قائمةٍ على التفاوضِ والحوار
٢. إعادةُ بناءِ المجتمعاتِ بعدَ النزاعات: عبرَ تمكينِ الشبابِ اقتصاديًا واجتماعيًا، ودعمِ مبادراتِهم في مجالاتِ المصالحةِ الوطنيةِ وإعادةِ الإعمار.
٣. تعزيزُ المساءلةِ والشفافية: من خلالِ ضمانِ حضورِ الشبابِ في مؤسساتِ الحكمِ المحليِّ والوطني، بما يُسهمُ في رفعِ مستوى الرقابةِ على عملياتِ السلامِ والانتقالِ السياسيّ.

السياسات الشّبابيّة بين ديناميكيّة المجتمع وتصلّب البنية السياسيّة

يشهدُ لبنانُ تحوُّلاتٍ سياسيةً قد تُتيحُ فُرَصًا لإعادةِ هيكلةِ السياساتِ الشبابيّة، لا سيّما في ظلِّ التحدياتِ المستمرّةِ التي تُعيقُ مسارَ الحوكمةِ والإصلاح. فرغمَ أنّ الشبابَ يُمثّلونَ قوّةً ديناميكيةً داخلَ المجتمع، ويُبدعونَ في مجالاتِ ريادةِ الأعمالِ، والإعلامِ، والفنون، إلّا أنّهم لا يزالونَ مُستبعَدينَ من دوائرِ صنعِ القرار، إذ يواجهونَ نظامًا سياسيًّا مُغلقًا، قائمًا على الطائفيّةِ والمحاصصة، يُعطّلُ إدماجَ طاقاتهم في المؤسّساتِ الرسمية. وهذهِ الفجوةُ بينَ حيويّةِ الشبابِ وجمودِ النظامِ السياسيّ تُحبِطُ محاولاتِ التغيير، وتدفعُهم إلى البحثِ عن بدائلَ خارجَ الإطارِ الرسميّ، سواءً من خلالِ الهجرة، أو عبرَ اللجوءِ إلى أشكالٍ غيرِ تقليديةٍ من العملِ السياسي، كالحركاتِ الاحتجاجيةِ والمبادراتِ المدنيّة.

يُضافُ إلى ذلك أنّ الفسادَ المستشري في المؤسّسات، والانقسامَ الطائفيَّ العميق، والشللَ الاقتصاديَّ، يُفاقمُ من مشاعرِ الإحباطِ لدى الشباب. فالفرصُ الاقتصاديةُ لا تزالُ محصورةً ضمنَ شبكاتٍ محسوبيةٍ ضيّقة، ما يُؤدّي إلى هجرةِ الكفاءاتِ ونزيفِ المواهب، في وقتٍ يُعدّ فيه لبنانُ بأمسِّ الحاجةِ إلى مواردهِ البشريّةِ لإعادةِ البناء. كما يُسهمُ غيابُ التعليمِ السياسيِّ والمدنيِّ عن المناهجِ التربويةِ في تعميقِ فجوةِ وعيِ الشبابِ بقضايا الحوكمة، ويُبعِدُهم عن مفاهيمِ المساءلةِ والمشاركةِ الفاعلةِ في العمليةِ الديمقراطية.

وعلى المستوى الاجتماعيّ، تُعمّقُ هذهِ الفجوةُ حالةَ الاستقطابِ بينَ الفئاتِ المختلفة، حيث تُتركُ شرائحُ واسعةٌ من الشبابِ في حالةِ تهميشٍ سياسيٍّ واقتصاديّ، في حينِ تتكدّسُ الموارِدُ والفرصُ في يدِ نخبةٍ سياسيةٍ تقليدية. ولا تقتصرُ هذهِ التفاوتاتُ على البُعدِ السياسيِّ أو الاقتصاديِّ فحسب، بل تمتدُّ أيضًا إلى التفاوتاتِ الجغرافية، بينَ المناطقِ الريفيةِ والمراكزِ الحضرية، حيث تُعاني المناطقُ النائيةُ من نقصٍ حادٍّ في الخدماتِ والبُنى التحتية، مما يزيدُ من التحدياتِ التي تواجهُ الشبابَ فيها، ويُعزّزُ شعورَهم بالإقصاء.

إنّ استمرارَ هذا الواقعِ من شأنِه أن يُضعِفَ الدولةَ ويحرِمَها من الاستفادةِ من طاقاتِ الشباب، مما يجعلُ الحاجةَ إلى سياساتٍ شاملةٍ وعمليةٍ أكثرَ إلحاحًا. فبدلًا من إبقاءِ الشبابِ في حالةِ إقصاء، ينبغي على الدولةِ أن تتبنّى نهجًا جديدًا يستثمرُ في طاقاتهم، من خلالِ توفيرِ مساحاتٍ أوسعَ للمشاركةِ، وصياغةِ سياساتٍ أكثرَ استدامةً، وضمانِ إدماجِهم كشركاءَ حقيقيين في صنعِ القرار. إنّ هذهِ الخطواتِ لا تُعدّ فقط ضرورةً لتحقيقِ العدالةِ الاجتماعية، بل تُشكّل شرطًا أساسيًا لاستقرارِ لبنان على المدى الطويل؛ إذ لا يمكنُ بناءُ مستقبلٍ مستدامٍ من دون أن يكونَ الشبابُ في صُلبِ العمليةِ السياسيةِ والتنموية.

وفي ظلِّ هذا الواقع، تبرزُ الحاجةُ المُلحّةُ إلى وضعِ سياساتٍ وطنيةٍ تستندُ إلى المرجعياتِ الأُمميةِ لإدماجِ الشبابِ في مجالَي الأمنِ والسلام. فالتجاربُ الدوليةُ تؤكّدُ أنّ المجتمعاتِ التي تتبنّى نهجًا شاملًا لإشراكِ الشبابِ ضمنَ عملياتِ صنعِ القرار، هي الأكثرُ قدرةً على تحقيقِ السلامِ والاستقرارِ على المدى الطويل. لذلك، فإنّ إشراكَ الشبابِ في الأمنِ والسلامِ لم يَعُدْ خيارًا، بل أصبحَ ضرورةً استراتيجيةً لبناءِ مستقبلٍ مستدامٍ للبنانَ والمنطقة. ومن هذا المنطلق، تُشكّلُ هذهِ الورقةُ خطوةً نحو تطويرِ سياساتٍ عامّةٍ تعترفُ بالشبابِ كشركاءَ حقيقيين في الأمنِ والسلام، وتسعى إلى إزالةِ العوائقِ التي تحولُ دونَ مشاركتِهم الفاعلةِ في هذا المجال.

التحديّات أمام مشاركة الشّباب في الأمن والسلام في لبنان: التفاوت بين حيوية الشباب ومستويات المشاركة الفعليّة

يُظهِرُ المجتمعُ اللبنانيُّ ديناميكيّةً استثنائيّة، حيثُ يتميّزُ الشبابُ بحيويّةٍ وإبداعٍ في مختلفِ المجالات، مثل ريادةِ الأعمال، والفنون، والإعلام، والتكنولوجيا. فعلى الرغمِ من الأزماتِ المتلاحقةِ التي عصفت بالبلاد، استطاعَ الشبابُ اللبنانيُّ أن يكونَ رائدًا في الابتكار، إذ انتشرت المشاريعُ الناشئةُ في مجالاتِ التكنولوجيا المالية، والاقتصادِ الإبداعي، والتجارةِ الرقمية. كما أثبتَ الشبابُ اللبنانيُّ حضورًا قويًّا في ميادينِ الثقافةِ والإعلام، حيثُ يقودونَ مبادراتٍ فنيّةً وصحفيةً مستقلّة، ويُوظّفون المنصّاتِ الرقميةَ للتأثيرِ في الرأي العام، وطرحِ قضايا مجتمعيةٍ وسياسيةٍ حيويّة.

إلّا أنّ هذا الزّخمَ الذي يتمتّعُ به الشبابُ يُقابِلُه نظامٌ سياسيٌّ جامد، قائمٌ على المحاصصةِ السياسيةِ بمختلفِ أشكالِها، يُشكّلُ حاجزًا أمامَ إدماجِ هذهِ الطاقاتِ في عمليةِ صنعِ القرار. فالهيكلياتُ السياسيةُ والإداريةُ التقليديةُ لا تستوعبُ الابتكارَ، ولا تُتيحُ قنواتٍ حقيقيةً لمشاركةِ الشباب، ما يؤدّي إلى تعطيلِ إمكانياتِهم وإحباطِ محاولاتِ التغيير. وفي ظلِّ هذا الواقع، يجدُ كثيرٌ من الشبابِ أنفسَهم مضطرّين إلى الهجرةِ بحثًا عن فُرَصٍ خارجية، أو إلى اللجوءِ لمساراتٍ غير تقليديةٍ، كالحركاتِ الاحتجاجيةِ، والمبادراتِ المجتمعيةِ، والعملِ المدني، في محاولةٍ لكسرِ الجمودِ السياسيِّ وإيجادِ فضاءاتٍ بديلةٍ للتأثير.

لقد خلقَ هذا الواقعُ فجوةً عميقةً بينَ المجتمعِ والدولة، تُعبّرُ عن أزمةٍ مزمنةٍ تُعيقُ التغيير. فالتناقضُ الحادُّ بينَ ديناميكيةِ المجتمعِ اللبنانيِّ وجمودِ النظامِ السياسيِّ يُترجَمُ إلى تحدّياتٍ هيكليةٍ تُعطّلُ مختلفَ جوانبِ حياةِ الشباب. ومعَ مرورِ السنوات، تحوّلتْ هذهِ الفجوةُ إلى شعورٍ عامٍّ بالإحباطِ لدى الشباب، الذينَ يرونَ أنّ إمكانياتِهم لا تجدُ طريقَها إلى المؤسّساتِ الرسمية، وأنّ مستقبلَهم مرهونٌ بمنظومةٍ سياسيةٍ مغلقةٍ تُعيدُ إنتاجَ نفسِها باستمرارٍ، من دونِ تقديمِ أيِّ إصلاحاتٍ فعليّة.

يتجلّى هذا التناقض في عدة مظاهر بارزة:

٤.١ التهميش السياسي وغياب البدائل التمثيلية

• الإقصاء المنهجي من مراكز صنع القرار: يُواجه الشباب تهميشًا واضحًا عن مواقع التأثير وصنع القرار، في ظل غياب بدائل سياسية تمثّل تطلّعاتهم، ما يضعهم أمام خيارَين: إمّا العزوف عن العمل السياسي، أو الانخراط في حركات احتجاجية غير منظّمة تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والخبرة العملية.

• غياب البدائل السياسية الفعّالة: يعاني الشباب من أزمة غياب أطر سياسية واسعة وقادرة على تمثيلهم، حيث إنّ معظم القوى السياسية التقليدية لا تطرح برامج تستجيب لاحتياجاتهم، مما يدفع الكثيرين منهم إلى الانسحاب من الفضاء السياسي أو الهجرة بحثًا عن فرص أفضل.

• نقص الآليات المؤسسية للمشاركة: تفتقر الدولة إلى آليات مؤسسية تُمكّن الشباب من المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار، سواء على المستوى التنفيذي أو الاستشاري، مما يؤدي إلى تغييبهم عن مراكز التأثير.

• ضعف التمثيل الشبابي في المؤسسات: يبقى التمثيل الشبابي محدودًا في المؤسسات السياسية والإدارية، في ظل هيمنة القوى التقليدية على المشهد العام، ما يُعيق عملية تجديد الحياة السياسية ويُبقيها في دائرة مغلقة.

• التشريعات الانتخابية المقيّدة: تُشكّل القوانين الانتخابية المعمول بها عائقًا كبيرًا أمام وصول الشباب إلى مواقع القرار، إذ تقوم على أنظمة تُكرّس هيمنة القوى التقليدية، بدلًا من توفير آليات تمثيل عادلة ومنصفة تعكس تطلّعات الجيل الجديد.

• تراجع الانتخابات الطلابية في الجامعات: شهدت الجامعات تراجعًا ملحوظًا في تنظيم الانتخابات الطلابية، التي كانت تُشكّل منصةً أساسية لتأهيل الشباب سياسيًا وتعزيز ثقافة المشاركة، ما ساهم في تراجع الوعي السياسي لدى الأجيال الجديدة.

٤.٢ الفساد المنهجي والطائفية: عوائق أمام الإصلاح والتغيير

• النظام الطائفي: يُشكّل عائقًا رئيسيًا أمام بناء مؤسسات حديثة تقوم على أسس المواطنة والمساواة، إذ يعزز الولاءات الضيقة ويفرض تقسيمًا مجتمعيًا يقيد فرص الشباب في الحصول على تمثيل ومساواة فعلية.

• تفشّي الفساد: يساهم في تهميش الشباب، حيث تُغلق أمامهم أبواب المشاركة الحقيقية في مواقع صنع القرار، ويتحول النظام إلى شبكة علاقات ومحسوبيات تستفيد منها النخب على حساب الكفاءة والجدارة.

• هيمنة النخب السياسية التقليدية: تهيمن على المشهد السياسي، مما يعرقل إدخال تغييرات جذرية تُعزز مشاركة الشباب في الحكم وتُفسح المجال أمام تجديد النخب والقيادات السياسية.

٤.٣ العوائقُ الاقتصاديةُ والاجتماعيةُ: بيئةٌ غيرُ محفّزةٍ لمشاركةِ الشبابِ

• الأزمةُ الاقتصاديةُ الحادّةُ: يعاني لبنانُ من أزمةٍ اقتصاديةٍ انعكستْ بشكلٍ مباشرٍ على فرصِ العملِ والاستقرارِ الاجتماعيّ، حيثُ ارتفعتْ معدلاتُ البطالةِ بينَ الشبابِ بشكلٍ غيرِ مسبوقٍ، ما دفعَ كثيرينَ إلى الهجرةِ بحثًا عن حياةٍ

أكثرَ استقرارًا. هذا الواقعُ قلّصَ قدرةَ الشبابِ على الانخراطِ في الشأنِ العامّ بسببِ انشغالهمْ بتأمينِ الحدِّ الأدنى من مقوماتِ العيشِ الكريمِ.

• شبكاتُ المحسوبيةِ الاقتصاديةِ: تتركّزُ الفرصُ الاقتصاديةُ ضمنَ شبكاتٍ ضيقةٍ، مما يحدُّ من قدرةِ الشبابِ، خصوصًا في المناطقِ الريفيةِ، على الوصولِ إلى الوظائفِ والتمويلِ وفرصِ ريادةِ الأعمالِ.

• التفاوتُ الاجتماعيُّ والمناطقيُّ: تعاني المناطقُ الريفيةُ من نقصٍ في الخدماتِ الأساسيةِ، ما يعززُ شعورَ الشبابِ بالتهميشِ مقارنةً بالمناطقِ الحضريّةِ الكبرى. يُفاقمُ هذا التفاوتُ فجوةَ الفرصِ أمامَ الشبابِ، حيثُ تُتركّزُ الموارِدُ والخدماتُ في مناطقَ محددةٍ، ما يزيدُ من معدلاتِ البطالةِ ويُهمّشُ شرائحَ واسعةً من الشبابِ في الأريافِ والمناطقِ الأقلِّ حظًّا.

• تدهورُ جودةِ التعليمِ والتداعياتُ الاجتماعيةُ: أدّت الأزمةُ الاقتصاديةُ إلى تراجعِ جودةِ التعليمِ وارتفاعِ كلفتِه، مما حرمَ العديدَ من الشبابِ من الحصولِ على تعليمٍ متكافئٍ يؤهلُهم للمشاركةِ الفاعلةِ في سوقِ العملِ والحياةِ العامةِ.

٤.٤ ضعفُ الثقافةِ السياسيةِ والمدنية

• غيابُ الوعي السياسيِّ والمدنيِّ: يُشكّلُ غيابُ الوعي السياسي والمدني لدى شريحةٍ واسعةٍ من الشباب تحديًا أساسيًا أمام مشاركتهم الفاعلة، حيث يفتقرُ العديدُ منهم إلى الأدواتِ والمعرفةِ اللازمةِ لفهمِ السياساتِ العامةِ وآلياتِ التأثيرِ فيها، مما يؤدي إلى انسحابهم من المجال السياسي أو انخراطهم بشكلٍ غير واعٍ في منظوماتٍ تقليديةٍ قائمةٍ على الولاءاتِ الشخصيةِ والطائفيةِ.

• غيابُ برامجِ التعليمِ المعنيةِ بالثقافةِ السياسيةِ والمدنيةِ: يؤدّي هذا الغيابُ إلى ضعفِ وعي الشباب بحقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين.

• ضعفُ فرصِ التدريبِ والتثقيفِ السياسيِّ: حيث لا توجد برامجٌ كافيةٌ لإعدادِ الشباب للعب أدوارٍ فاعلةٍ في الحوكمةِ والمساءلةِ.

٤.٥ تفكّك الحركات الشبابية وعدم قدرتها على المراكمة

• ضعف القدرة على الاستمرارية: رغم بروزِ موجاتٍ احتجاجيةٍ بقيادةٍ شبابيةٍ، إلا أنّ هذه التحركات غالبًا ما تفتقدُ إلى الاستمراريةِ بسبب غيابِ التنظيمِ الداخليِّ، وتشتّتِ الجهودِ بين مبادراتٍ فرديةٍ لا تترجمُ إلى حراكٍ سياسيٍّ مستدامٍ قادرٍ على فرضِ أجندةٍ شبابيةٍ واضحةٍ.

• ضعف التنظيم الداخلي: ضعفُ التنظيمِ داخل الحركاتِ الشبابيةِ، حيث تعاني هذه المبادراتُ من الانقساماتِ الأيديولوجيةِ والسياسيةِ والطائفيةِ، مما يمنعُها من تشكيلِ قوةِ ضغطٍ موحدةٍ.

• غياب استراتيجية موحدة: غيابُ استراتيجيةٍ موحّدةٍ للمناصرةِ، مما يجعلُ تأثيرَ الحركاتِ الشبابيةِ محدودًا وغيرَ مستدامٍ.

٤.٦ فُقدان الثقة بالمؤسّسات: أزمةٌ بين الشّباب والدّولة

• غياب الشفافية والمساءلة: غيابُ الشفافيةِ والمساءلةِ في المؤسّساتِ الرسميةِ، ممّا أدّى إلى حالةٍ عامّةٍ من الإحباطِ بين الشبابِ تجاه الدّولةِ.

• ضعف التمثيل في مواقع صنع القرار: ضعفُ تمثيلِ الشبابِ في مواقعِ صنعِ القرارِ، ما يجعلُهم يشعرون بالعزلةِ وعدمِ القدرةِ على التأثيرِ في السياساتِ العامّةِ.

• الفساد وسوء الإدارة: أدّى تآكُلُ ثقةِ الشبابِ بالمؤسّساتِ الرسميّةِ نتيجةَ الفسادِ وسوءِ الإدارةِ إلى عودةِ الكثيرِ منهم إلى الحاضناتِ الطائفيّةِ والحزبيّةِ التقليديةِ، حيث يجدون فيها بديلًا يوفّرُ لهم الأمانَ الاجتماعيَّ والسياسيَّ. هذا الواقعُ عزّزَ الانقساماتِ، وأضعفَ إمكانياتِ بناءِ حركاتٍ شبابيّةٍ عابرةٍ للطّوائفِ وقادرةٍ على التأثيرِ الفعليِّ في صنعِ القرارِ، ممّا دفعَ البعضَ إلى الهجرةِ.

٤.٧ انعدام الاستقرار الأمني والسّياسي

يُعيقُ عدمُ الاستقرارِ المستمرِّ في لبنانَ، سواءً من خلالِ الأزماتِ السياسيةِ المتكررةِ أو التوتراتِ الأمنيةِ، إمكانيةَ بناءِ حراكٍ شبابيٍّ مستدامٍ، حيث يجدُ الشبابُ أنفسهم محاصرينَ بين حالةٍ من الجمودِ السياسيِّ والتقلباتِ الأمنيةِ التي تحدُّ من قدرتهم على التأثيرِ في المجالِ العامِّ.

٤.٨ العادات والتقاليد الاجتماعية المقيّدة، خاصّة للنساء

يُشكّلُ الإطارُ الاجتماعيُّ التقليديُّ قيدًا إضافيًّا، حيثُ تفرضُ بعضُ العاداتِ قيودًا على مشاركةِ الشبابِ، خصوصًا النساءِ، في الحياةِ السياسيةِ والعامةِ، مما يُؤدّي إلى تهميشِ فئةٍ كبيرةٍ من الطاقاتِ القادرةِ على إحداثِ تغييرٍ.

التوصيات: إشراكُ الشبابِ في الأمنِ والسلامِ – من التهميشِ إلى الشراكةِ الفاعلة

لم يَعُدِ التّعاملُ مع قضايا الشّبابِ ممكنًا عبرَ حلولٍ مؤقّتةٍ أو مشاريعَ قصيرةِ الأمدِ، بل أصبحَ إشراكُهم في الأمنِ والسلامِ ضرورةً استراتيجيّةً لضمانِ الاستقرارِ والتنميةِ في لبنان. ولهذا، فإنّ هذه الورقةَ ليست مجرّدَ تحليلٍ نظريٍّ، بل دعوةٌ إلى إجراءاتٍ عمليّةٍ وتنفيذِ سياساتٍ شبابيّةٍ مستدامةٍ تُعكِسُ تطلّعاتِ الشّبابِ اللّبنانيِّ وتُؤسّسُ لدورِهم كقوّةٍ دافعةٍ للتغييرِ الإيجابيِّ.

وفي ظلِّ التغييراتِ السياسيّةِ الأخيرةِ، هناك فرصةٌ فعليّةٌ لإعادةِ تصوُّرِ دورِ الشبابِ في بناءِ السّلامِ وصناعةِ القرارِ الوطنيِّ. إنّ ضمانَ تمثيلِهم في جميعِ مساراتِ الحوكمةِ، من خلالِ إصلاحاتٍ تشريعيّةٍ، وتعزيزِ الشّراكاتِ، وإطلاقِ سياساتٍ موجّهةٍ للشّبابِ، هو السبيلُ الوحيدُ لتأمينِ مستقبلٍ أكثرَ استقرارًا للبنان. ومن هنا، تدعو هذه الورقةُ إلى تحرُّكٍ فوريٍّ من جميعِ الأطرافِ – الحكوميّةِ، والمدنيّةِ، والدوليّةِ – من أجلِ استثمارِ طاقاتِ الشّبابِ في بناءِ مستقبلٍ يُعكِسُ تطلّعاتِهم وآمالَهم.

واستنادًا إلى قرارِ مجلسِ الأمنِ رقم ٢٤١٩ (٢٠١٨)، الذي يُؤكّدُ على الدورِ المحوريِّ للشّبابِ في عمليّاتِ السّلامِ وصُنعِ القرارِ، تُشكّلُ هذه الرُّؤيةُ خطوةً أساسيّةً لتجاوزِ التحدّياتِ التي يُواجهُها الشّبابُ اللّبنانيُّ. وتهدفُ الإجراءاتُ المقترحةُ إلى معالجةِ القضايا الجذريّةِ التي تُعيقُ مشاركتَهم الفاعلةَ، وتعزيزِ الثّقةِ بينهم وبين مؤسّساتِ الدّولةِ، مع الاستفادةِ من إمكانيّاتِهم لتحقيقِ السّلامِ المستدامِ والتنميةِ الشاملةِ.

أوّلًا: المشاركة

تُعَدّ مشاركةُ الشّبابِ في الحياةِ السّياسيّةِ والنّقابيّةِ إحدى الرّكائزِ الأساسيّةِ لتعزيزِ الدّيمقراطيّةِ والاستقرارِ الاجتماعيِّ. ووفقًا للقراراتِ الدّوليّةِ المتعلّقةِ بالشّبابِ، فإنّ إشراكَهم في مواقعِ صُنعِ القرارِ يُسهمُ في بناءِ مجتمعاتٍ أكثرَ عدالةً وتمثيليّةً. لذلك، من الضّروريِّ اعتمادُ سياساتٍ تَضمنُ تمثيلًا حقيقيًّا للشّبابِ في جميعِ المجالاتِ، وذلك عبرَ:

- تشجيعِ وإشراكِ الشّبابِ في عمليّاتِ صُنعِ القرارِ على جميعِ المستوياتِ، بما يشملُ السياساتِ والبرامجَ المتعلّقةَ بالسّلمِ والأمنِ، من خلالِ آليّاتٍ رسميّةٍ وغيرِ رسميّةٍ تضمنُ تمثيلَهم الفاعلَ في الحوكمةِ.
- تشكيلِ مجالسَ شبابيّةٍ وطنيّةٍ ومحليّةٍ يُنتَخبُ أعضاؤُها ديمقراطيًّا من قبلِ الشّبابِ أنفسِهم، لضمانِ دورِهم في المشاركةِ السّياسيّةِ الحقيقيّةِ بعيدًا عن الهيمنةِ الحزبيّةِ أو الرّمزيّةِ.
- تضمينِ كوتا شبابيّةٍ في الانتخاباتِ البلديّةِ والنّيابيّةِ، بحيث تكونُ هذه الكوتا آليّةً مرحليّةً لضمانِ حضورِ الشّبابِ في مواقعِ صُنعِ القرارِ، معَ العملِ على تعزيزِ قدرتِهم التّنافسيّةِ السّياسيّةِ.
- تعزيزِ دورِ "برلمانِ الظلِّ" و"حكومةِ الظلِّ" كمنصّاتٍ لدعمِ مشاركةِ الشّبابِ في صياغةِ السّياساتِ العامّةِ، وإعدادِ قياداتٍ شابّةٍ مُؤهّلةٍ لتولّي مناصبَ مستقبليّةٍ.
- إصلاحِ قوانينِ الأحزابِ السّياسيّةِ، بحيث تُشجّعُ انخراطَ الشّبابِ في العملِ الحزبيِّ، عبرَ إزالةِ العوائقِ القانونيّةِ والتّنظيميّةِ التي تحولُ دونَ مشاركتِهم الفاعلةِ، وإلزامِ الأحزابِ بتمثيلِ الشّبابِ في هيئاتِها القياديّةِ.
- تنظيمِ برامجَ تدريبٍ سياسيٍّ مكثّفةٍ، تشملُ مهاراتِ القيادةِ، والتّفاوضِ، وإدارةِ الحملاتِ الانتخابيّةِ، وآليّاتِ العملِ البرلمانيِّ، ممّا يُعزّزُ قدرةَ الشّبابِ على التّفاعلِ معَ المشهدِ السّياسيِّ بفعاليّةٍ.

ثانيًا: الحماية

تُعَدُّ حمايةُ الشّبابِ من العنفِ والاستغلالِ السّياسيِّ جزءًا أساسيًّا من السّياساتِ الدّوليّةِ التي تهدفُ إلى تعزيزِ بيئةٍ آمنةٍ لمشاركتِهم الفاعلةِ في المجتمعِ. ووفقًا للأممِ المتّحدةِ، فإنّ حمايةَ حقوقِ الشّبابِ وتمكينَهم قانونيًّا يُشكّلان دِعامةً أساسيّةً لضمانِ عدمِ تهميشِهم أو استغلالِهم سياسيًّا. ولتحقيقِ ذلك، يجبُ:

- وضعُ وتنفيذُ سياساتٍ تحمي الشّبابَ من العنفِ، والتّمييزِ، والاستغلالِ السّياسيِّ، وتَضمنُ بيئةً حاضنةً لمشاركتِهم في الشّأنِ العامِّ دونَ خوفٍ من التّهديدِ أو الإقصاءِ.
- تقديمُ دعمٍ نفسيٍّ واجتماعيٍّ شاملٍ للشّبابِ المتضرّرين من النّزاعاتِ، من خلالِ برامجِ إعادةِ التّأهيلِ، والدّمجِ الاجتماعيِّ، وتوفيرِ منصّاتٍ للدّعمِ النّفسيِّ.
- تعزيزُ نُظُمِ العدالةِ لحمايةِ حقوقِ الشّبابِ وتمكينِهم قانونيًّا، عبرَ توفيرِ آليّاتٍ واضحةٍ للمساءلةِ والمناصرةِ القانونيّةِ التي تَضمنُ لهم حقوقَهم في المشاركةِ السّياسيّةِ والمجتمعيّةِ دونَ تضييقٍ.

ثالثًا: الوقاية

يُشكّلُ مفهومُ الوقايةِ جزءًا أساسيًّا من الاستراتيجياتِ الشبابيّةِ التي تبنّتها الأممُ المتّحدةُ، حيثُ يهدفُ إلى تمكينِ

الشّبابِ من تجاوزِ العواملِ التي تُؤدّي إلى التّهميشِ أو الاندماجِ في بيئاتٍ غيرِ آمنةٍ. ومن خلالِ تعزيزِ الاستقلالِ الاقتصاديّ، والتعليمِ، والمهاراتِ المدنيّةِ، يُمكنُ حمايةُ الشّبابِ من العواملِ التي تدفعُهم نحوَ العزلةِ أو الاستغلالِ. ولتحقيقِ ذلك، يجبُ العملُ على:

- جعلُ قضايا الشّبابِ أولويّةً في السّياساتِ الوطنيّةِ، من خلالِ تضمينِها في الخططِ الحكوميّةِ، وعدمِ حصرِها في وزارةِ الشّبابِ والرّياضةِ فقط.
- إعادةُ هيكلةِ الوزاراتِ المعنيّةِ بالقطاعاتِ الأساسيّةِ لضمانِ بناءِ اقتصادٍ منتجٍ ومستدامٍ يدعمُ تطلّعاتِ الشّبابِ.
- تقديمُ قروضٍ بلا فوائدَ لدعمِ المشاريعِ الرياديّةِ التي يقودُها الشّبابُ، خاصّةً في القطاعاتِ الإنتاجيّةِ مثلَ الصّناعةِ، والزّراعةِ، والتّكنولوجيا.
- تحفيزُ الشّبابِ على المشاركةِ الفاعلةِ في العملِ البلديّ، نظرًا لدورِه الأساسيّ في التّنميةِ المحليّةِ وتحقيقِ التّغييرِ من القاعدةِ إلى القمّةِ.
- توجيهُ سياساتِ سوقِ العملِ لتلبيةِ احتياجاتِ المجتمعِ والاقتصادِ، بما يَضمنُ توفيرَ فُرَصِ عملٍ مستدامةٍ للشّبابِ.
- إدماجُ التّعليمِ السّياسيّ والمدنيّ في المناهجِ الدّراسيّةِ، لتعزيزِ الوعيِ السّياسيّ وتطويرِ مهاراتِ التّفكيرِ النّقديّ لدى الشّبابِ منذُ مراحلَ مُبكّرةٍ.
- تطويرُ برامجَ تدريبيّةٍ مهنيّةٍ فعّالةٍ تضمنُ استدامةَ فُرَصِ العملِ للشّبابِ، ممّا يُعزّزُ استقلالَهم الاقتصاديّ ويَحدُّ من التّأثيراتِ الاقتصاديّةِ التي تُضعفُ مشاركتَهم السّياسيّةَ والاجتماعيّةَ.
- إنشاءُ آليّاتٍ لحلِّ النّزاعاتِ بطرقٍ سلميّةٍ، وتعزيزُ ثقافةِ الحوارِ والتّفاوضِ بينَ الشّبابِ، كوسيلةٍ لمنعِ نشوبِ الصّراعاتِ المجتمعيّةِ.
- استحداثُ مكاتبَ شبابيّةٍ داخلَ الوزاراتِ المختلفةِ، تكونُ مسؤولةً عن استقبالِ ودراسةِ المشاريعِ والمبادراتِ الشبابيّةِ، وضمانِ إدراجِ مقترحاتِ الشّبابِ في السّياساتِ العامّةِ.
- معالجةُ العوائقِ الاجتماعيّةِ والثقافيّةِ التي تَحدُّ من مشاركةِ الشّبابِ، عبرَ تنفيذِ حملاتِ توعيةٍ تستهدفُ تغييرَ الصّورةِ النّمطيّةِ عن دورِ الشّبابِ في العملِ السّياسيّ والاجتماعيّ.

رابعاً: الشّراكات

تَرتكزُ السّياساتُ الشّبابيّةُ النّاجحةُ على التّعاونِ والتّنسيقِ بينَ مختلفِ الفاعلينَ، محليًا ودوليًا، لضمانِ توفيرِ بيئةٍ داعمةٍ لتنميةِ الشّبابِ. ووفقًا للنّهجِ الذي تدعمُه الأممُ المتّحدةُ، فإنّ بناءَ شراكاتٍ فاعلةٍ يُسهمُ في توسيعِ الفرصِ المُتاحةِ للشّبابِ. ولذلك، يجبُ:

- تأسيسُ هيئةٍ وطنيّةٍ عُليا لتطويرِ الشّبابِ تحتَ إشرافِ رئاسةِ مجلسِ الوزراءِ، تتولّى تنسيقَ الجهودِ بين مختلفِ الفاعلينَ في السّياساتِ الشّبابيّةِ.
- إدراجُ الشّبابِ كممثّلينَ في المجلسِ الاقتصاديّ والاجتماعيّ، لضمانِ تأثيرِهم المباشرِ في صياغةِ السّياساتِ الاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ.
- تعزيزُ التّعاونِ مع المنظّماتِ الإقليميّةِ والدّوليّةِ لإزالةِ العقباتِ التي تعترضُ الشّبابَ في سوقِ العملِ والتّعليمِ، عبرَ آليّاتِ دعمٍ تتيحُ لهم الوصولَ إلى فرصٍ أفضلَ.
- دعمُ شبكاتِ الحركاتِ الشّبابيّةِ الوطنيّةِ، وتعزيزُ التّنسيقِ بينها لتكوينِ جبهةِ ضغطٍ مُؤثّرةٍ في عمليّةِ صُنعِ القرارِ.
- تنفيذُ سياساتٍ تَضمنُ المساواةَ بينَ الجنسينِ، وإشراكُ الشّاباتِ في عمليّةِ بناءِ السّلامِ والأمنِ، لضمانِ عدالةِ التّمثيلِ والمشاركةِ في القطاعاتِ المختلفةِ.
- منحُ دورٍ استشاريٍّ لمنظّماتِ المُناصرةِ الشّبابيّةِ، وتمكينُها قانونيًّا لتقديمِ توصياتٍ مُلزمةٍ لصنّاعِ القرارِ.

خامسًا: التّسريحُ وإعادةُ الإدماجِ

انطلاقًا من التوجّهاتِ الأمميّةِ الخاصّةِ بالشّبابِ، يُعَدُّ التّسريحُ وإعادةُ الإدماجِ عنصرينِ مُتكاملينِ لضمانِ انتقالِ الشّبابِ من ظُروفِ الهشاشةِ أو النّزاعِ إلى بيئاتٍ مُستقرّةٍ ومنتجةٍ. فإعادةُ الإدماجِ لا تعني فقط توفيرَ فُرصِ عملٍ، بل تشملُ أيضًا التّأهيلَ النّفسيَّ والاجتماعيَّ، وضمانَ تكافؤِ الفُرصِ، وتمكينَ الشّبابِ من إعادةِ بناءِ حياتِهم بطريقةٍ مُستدامةٍ. ومن أجلِ تحقيقِ ذلك، يجبُ العملُ على:

- تطويرُ برامجَ شاملةٍ لإعادةِ إدماجِ الشّبابِ المتضرّرينَ، تشملُ التّدريبَ المهنيَّ، والتّأهيلَ النّفسيَّ والاجتماعيَّ، وتوفيرَ فُرصِ عملٍ مُستدامةٍ.
- إنشاءُ صندوقٍ وطنيٍّ لدعمِ المشاريعِ الرّياديّةِ للشّبابِ، يُقدّمُ حوافزَ ضريبيّةً واستثماراتٍ تُسهمُ في تنشيطِ الابتكارِ والمبادراتِ الشّبابيّةِ.
- دعمُ برامجِ تدريبٍ مهنيٍّ مُخصّصةٍ للشّبابِ العائدينَ من الخارجِ، لتسهيلِ اندماجِهم في سوقِ العملِ المحلّيِّ وتوظيفِ مهاراتِهم المُكتسبةِ دوليًّا.
- العملُ على تحقيقِ مبدأِ المُعاملةِ بالمِثلِ في سوقِ العملِ عبرَ تحسينِ الاتّفاقيّاتِ الثنائيّةِ، خاصّةً فيما يتعلّقُ بتعديلِ الشّهاداتِ المهنيّةِ لتسهيلِ اندماجِ أصحابِ الكفاءاتِ اللّبنانيّةِ في الخارجِ.
- وضعُ خُطّةٍ وطنيّةٍ لتعزيزِ علاقاتِ لبنانَ العربيّةِ والدّوليّةِ، بما يُسهّلُ حركةَ الشّبابِ لأغراضِ العملِ والدّراسةِ، ويَفتحُ آفاقًا أوسعَ أمامَهم على المستويَينِ المهنيّ والأكاديميّ.

نـداء شـبـاب لـبـنـان

أنا هـون

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للناشر ©
أنا هون ٢٠٢٥